[11] حظر الفساد والامر بالصلاح والنهي عن الفواحش إلا بعد الاقرار باﷲ عزوجل ومعرفة الآمر والناهي، فلو ترك الناس بغير إقرار باﷲ ولا معرفته لم يثبت أمر بصلاح ولا نهي عن فساد إذ لا آمر ولا ناهي. ومنها: أنا وجدنا الخلق قد يفسدون بامور باطنية (1) مستورة عن الخلق فلولا الاقرار باﷲ عزوجل وخشيته بالغيب لم يكن أحد إذا خلا بشهوته وإرادته يراقب أحدا في ترك معصية وانتهاك حرمة وارتكاب كبيرة إذا كان فعله ذلك مستورا عن الخلق غير مراقب لاحد، وكان يكون في ذلك هلاك الخلق أجمعين، فلم يكن قوام الخلق وصلاحهم إلا بالاقرار منهم بعليم خبير يعلم السر وأخفى، آمر بالصلاح، ناه عن الفساد ولا تخفى عليه خافية، ليكون في ذلك انزجار لهم عما يخلون به من أنواع الفساد. فإن قال: فلم وجب عليهم الاقرار والمعرفة بأن اﷲ تعالى واحد أحد ؟ قيل: لعلل، منها: أنه لو لم يجب عليهم الاقرار والمعرفة لجاز أن يتوهموا مدبرين أو أكثر من ذلك، وإذا جاز ذلك لم يهتدوا إلى الصانع لهم من غيره لان كل إنسان منهم كان لا يدري لعله إنما يعبد غير الذي خلقه ويطيع غير الذي أمره فلا يكونون على حقيقة من صانعهم وخالقهم، ولا يثبت عندهم أمر آمر، ولا نهي ناه، إذ لا يعرف الآمر بعينه، ولا الناهي من غيره، ومنها: أن لو جاز أن يكون إثنين لم يكن أحد الشريكين أولى بأن يعبد ويطاع من الآخر، وفي إجازة أن يطاع ذلك الشريك إجازة أن لا يطاع اﷲ، وفي أن لا يطاع اﷲ عزوجل الكفر باﷲ وبجميع كتبه ورسله وإثبات كل باطل وترك كل حق، وتحليل كل حرام وتحريم كل حلال، والدخول في كل معصية، والخروج من كل طاعة، وإباحة كل فساد، وإبطال كل حق، ومنها: أنه لو جاز أن يكون أكثر من واحد لجاز لابليس أن يدعي أنه ذلك الآخر حتى يضاد اﷲ تعالى في جميع حكمه، و يصرف العباد إلى نفسه فيكون في ذلك أعظم الكفر وأشد النفاق. فإن قال: فلم وجب عليهم الاقرار ﷲ بأنه ليس كمثله شئ ؟ قيل: لعلل، منها: أن يكونوا قاصدين نحوه بالعبادة والطاعة دون غيره، غير مشتبه عليهم أمر ربهم و

---

(1) وفي نسخة: قد يفسدون بامور باطنة.